

البعد الجيوسياسي للإستراتيجية الأمريكية تجاه ظاهرة الإرهاب الدولي بين التحديات الأمنية ومنطق الهيمنة العالمية

الأستاذ حمياز سمير

كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة - بومرداس

الملخص

يهدف الموضوع محل الدراسة إلى البحث في الأبعاد والرهانات الجيوسياسية للإستراتيجية الأمريكية تجاه ظاهرة الإرهاب، من خلال إبراز الأهمية الوظيفية التي يكتسبها الإرهاب الدولي باعتباره يشكل أحد المداخل الرئيسية التي توفر الغطاء الإستراتيجي للقوة العظمى الأمريكية للتحكم في الرهان الجيوسياسي العالمي بالشكل الذي يكرس الهيمنة العالمية والأحادية القطبية في النظام الدولي، فضلا عن تبيان المضاعفات الخطيرة التي أفرزتها الأحادية الأمريكية على الشرعية الدولية.

الكلمات المفتاحية: الإرهاب الدولي، الإستراتيجية، الأمن، الجيوسياسة، الأحادية الأمريكية، الهيمنة العالمية.

المقدمة

شكلت قضايا مكافحة الإرهاب الدولي، بعد انهيار الإتحاد السوفياتي كدولة والشيوعية كعقيدة، أحد الانشغالات الأمنية التي باتت تحتل موقع الصدارة ضمن أولويات أجندة السياسة العالمية المعاصرة، خاصة وأن الإرهاب الدولي يعد من المحددات الأساسية للعلاقات الدولية لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ضف إلى ذلك التطورات النوعية التي شهدتها الإرهاب في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، إذ أصبح ظاهرة عولمية عابرة للحدود والأوطان، باعتبار أن الظاهرة الإرهابية أصبحت متحررة من الحدود الجغرافية ولم تعد ذات صفة محلية أو إقليمية مرتبطة بدولة أو بدين

أو بحضارة بعينها، بل هي ظاهرة إجرامية بلا دين ولا وطن ولا هوية تهدد الحياة الإنسانية والمصالح الحيوية للمجتمع الدولي ككل.

كما أصبح الإرهاب الدولي ظاهرة مركبة شديدة التعقيد ومتعددة الدوافع والوسائل والأهداف، وقد عرفت أيضا الظاهرة تطورات ملحوظة سواء من حيث النطاق الجغرافي أو من حيث الأساليب والأشكال، أو حتى من حيث طبيعة الفواعل ونوعية المخاطر والتهديدات التي تفرزها العمليات الإرهابية، لاسيما بحكم استفادتها من آثار العولمة ومن التطورات التكنولوجية الحاصلة على مستوى القدرات التسليحية والتدميرية، بحيث أضحت الأعمال الإرهابية تخلف خسائر جسيمة في الممتلكات والأرواح تكاد تعادل خسائر الحروب النظامية.

ولكن بالرغم من هذه التطورات الخطيرة التي شهدتها ظاهرة الإرهاب الدولي، إلا أن واقع الممارسة الدولية يقر بأن قضايا مكافحة الإرهاب باتت تشكل أحد المداخل التي توفر الغطاء الإستراتيجي للقوة العظمى الأمريكية لممارسة مهام الضبط الإستراتيجي للبيئة الجيوسياسية العالمية (إدارة جيوبوليتيكا النظام الدولي) فضلا عن توظيف الإرهاب الدولي كأداة تنظيمية لخدمة المشاريع الجيوسياسية الأمريكية المرتبطة بمنطق الهيمنة العالمية.

إشكالية الدراسة

انطلاقا من التوظيف الواسع النطاق لقضايا مكافحة الإرهاب الدولي من طرف القوى الكبرى لتبرير مشاريع ذات مضامين جيوسياسية ترتبط بالأساس بإستراتيجيات الهيمنة العالمية، فإن الموضوع محل الدراسة يحاول البحث في الأبعاد والرهانات الجيوسياسية للإستراتيجية الكونية الأمريكية تجاه ظاهرة الإرهاب الدولي من خلال طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن اعتبار أن قضايا مكافحة الإرهاب الدولي تشكل أحد المداخل الرئيسية التي توظفها قوى الهيمنة الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية للتحكم في الرهان الجيوسياسي العالمي بالشكل الذي يعزز الهيمنة الأمريكية ويكرس الأحادية القطبية في النظام الدولي للمرحلة التي أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة، نطرح الفرضيات التالية:

- ترتبط قضايا مكافحة الإرهاب الدولي بممارسة مهام الضبط الإستراتيجي للبيئة الجيوسياسية العالمية (إدارة جيوبوليتيكا النظام الدولي)؛
- إن قضايا مكافحة الإرهاب الدولي تشكل أحد المداخل الرئيسية التي توفر الغطاء الإستراتيجي للقوة العظمى الأمريكية للتحكم في الرهان الجيوسياسي العالمي بالشكل الذي يعزز الهيمنة العالمية ويكرس الأحادية القطبية في النظام الدولي؛
- يلعب المتغير النفطي دورا أساسيا في عوامة الحرب الأمريكية على الإرهاب؛
- الإرهاب الدولي أداة تنظيمية مرتبطة بمنطق التفكيك وإعادة البناء لتنفيذ بعض المشاريع الجيوسياسية الأمريكية كمشروع الفوضى البناء ومشروع الشرق الأوسط الكبير.

أولا: ظاهرة الإرهاب الدولي: المفهوم والخطر

بالرغم من كون ظاهرة الإرهاب الدولي حظيت باهتمام واسع النطاق في إطار الدراسات القانونية والدولية، كما شكلت محورا أساسيا للعديد من الاتفاقيات الإقليمية والعالمية، إلا أن الظاهرة لا تزال عصية على التعريف، ليس فقط لأن المصالح الحيوية لقوى الهيمنة الدولية تقتضي ذلك، ولكن أيضا بسبب الاختلافات الإيديولوجية بين الباحثين، إضافة إلى تضارب الرهانات والمصالح الإستراتيجية للدول، الأمر الذي أدى إلى المأزق الإبتيمولوجي الذي يكتنف تعريف ظاهرة الإرهاب. ولكن بصرف النظر عن الاختلافات الموجودة حول تعريف الظاهرة، إلا أن فلسفة الإرهاب تبقى واحدة في جميع الحالات باعتبارها تستهدف إزهاق الأرواح وإشاعة الخوف والفرع وتدمير المؤسسات والمنشآت المستهدفة⁽¹⁾.

1- إشكالية تحديد مفهوم الإرهاب الدولي

الإرهاب من الناحية اللغوية كما تعرفه مجموع القواميس بأنه يشير إلى إثارة الخوف والرعب والفرع، فإن التعاريف التي قدمت بشأن الظاهرة من الناحية الاصطلاحية هي في درجة كبيرة من التباين والاختلاف.

يشير التعريف الاصطلاحي المبسط لظاهرة الإرهاب إلى «الاستخدام المنظم للعنف أو التهديد باستعماله لبلوغ أهداف سياسية»⁽²⁾ ومن خلال استقراء التعاريف المختلفة التي قدمت بشأن الإرهاب الدولي نجد أن مدلولها الاصطلاحي يتمحور بالأساس حول «الاستخدام المنظم والمخطط للعنف بشتى مظاهره المادية والمعنوية سواء من طرف شخص، جماعة أو دولة بصورة تثير حالة من الرعب والفزع وتخلف خسائر جسيمة في المنشآت والأرواح وتتجاوز تأثيراتها حدود الدولة الواحدة وذلك لتحقيق أهداف سياسية، اقتصادية أو إيديولوجية بالشكل الذي يتنافى مع قواعد وأحكام القوانين الداخلية والدولية»⁽³⁾.

بالرغم من أن التعاريف التي قدمت لظاهرة الإرهاب هي شديدة التباين والاختلاف، إلا أنه بإمكاننا تجاوز هذا المأزق المعرفي والميوعة الاصطلاحية التي تكتنف الظاهرة، إذ يكفي الإشارة إلى مجموعة من المحددات والعناصر التي يمكن من خلالها التعرف على ظاهرة الإرهاب الدولي. وتتمثل في النقاط التالية⁽⁴⁾:

- تعدد جنسيات الفاعلين وتعدد مصادر التمويل؛
- تحرر الظاهرة الإرهابية من البعد الجغرافي باعتبارها ظاهرة عابرة للحدود والأوطان؛
- تورط الدول في العمليات الإرهابية، وتهديد السلم والأمن الدوليين؛
- ويكون الإرهاب دوليا إذا كان موجها لاختطاف طائرات أجنبية، أو ضد الشخصيات أو البعثات أو المؤسسات الدولية التي تتمتع بالحصانات الدبلوماسية؛
- مساهمة العمليات الإرهابية في ارتكاب جرائم حرب، أو انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

2- مبررات ودوافع الإرهاب الدولي

يعتبر الإرهاب ظاهرة مركبة يصعب مقاربتها وتفسيرها بالإقتصار على عوامل بعينها، الأمر الذي يتطلب اعتماد مقاربة شاملة متعددة الأبعاد بغية تفسير الظاهرة والإحاطة بجوانبها المختلفة⁽⁵⁾. فالإرهاب كظاهرة مرضية لا تحدث من فراغ، بل ثمة

مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى وقوعها، إذ نجد ضمن هذه الأسباب ما هو مرتبط بالظلم الذي يمارسه النظام الدولي وبالتحديد القوى الفاعلة في هذا النظام ضد الحقوق والقضايا العادلة للشعوب المستضعفة. وفي هذا السياق ذهب الأمين العام السابق للمنظمة العالمية للأمم المتحدة "كورت فالدهايم" لتحميل الدول الكبرى القسط الأكبر عن مسؤولية تفشي ظاهرة الإرهاب لعدة منها⁽⁶⁾:

- ممارسة حق النقض في مجلس الأمن الدولي؛
- تهاون الدول الكبرى في القيام بواجباتها التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة؛
- تواطؤ الدول الكبرى وتحيزها أدى إلى فشل المنظمة العالمية في حل المشكلات الدولية.

بالإضافة إلى سياسة الكيل بمكيالين أو ما يعرف بـ«العدالة الانتقائية» بحيث يعلو القانون الدولي على البعض ويُعلَى عليه من طرف البعض الآخر، فضلا عن أهمية إيجاد حلول عادلة للقضايا العربية والإسلامية والتي تعتبر القضية الفلسطينية من أبرزها وأهمها.⁽⁷⁾ وكذلك العمل على إقامة نظام اقتصادي عالمي عادل، بعيدا عن السياسات الامبريالية الساعية لاستنزاف ثروات الدول النامية، وعرقلة جهودها في التنمية المستقلة، أو حتى التدخل في شؤونها وانتهاك سيادتها الوطنية، علاوة على العجز الديمقراطي، فشل التنموي والتطرف الديني.⁽⁸⁾ وعليه، فالأعمال الإرهابية التي تعكس أحد مظاهر العنف في العلاقات الإنسانية، لديها جذورها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية...الخ⁽⁹⁾.

3- مخاطر الإرهاب الدولي

لقد تعاضمت مخاطر الإرهاب بشكل لافت في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، ذلك أن العمليات الإرهابية أصبحت تتم بأساليب وطرق بالغة التطور والدقة مستفيدة في ذلك من وسائل الاتصال والتكنولوجيات الحديثة وغيرها من الآثار التي أحدثتها العولمة، ولذلك فالعمليات الإرهابية باتت تخلف خسائر فادحة تكاد تعادل خسائر الحروب النظامية سواء في الممتلكات أو في الأرواح، فضلا عن دورها في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وفي تحويل الأقاليم الجغرافية للدول إلى فضاءات للعنف غير النظامي العابر للحدود والأوطان⁽¹⁰⁾.

فالإرهاب الدولي أصبح يشكل أحد التهديدات اللامثالية (Asymétrique) التي باتت تضرب بدقة في عمق الأمن القومي للدول، فضلا عن كونها تمثل خطرا استراتيجيا يهدد السلم الدولي ويقوض دعائمه، بالإضافة إلى كون الظاهرة الإرهابية تعد من المصادر الأساسية للتوتر والفوضى في النظام الدولي. كما يلاحظ أن إمكانية حصول التنظيمات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل شكل أحد الهواجس الأمنية المسيطرة على الدوائر الإستراتيجية الغربية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001⁽¹¹⁾. فبالإضافة إلى هذه المخاطر، تبقى إشكالية غياب تعريف موضوعي ومحدد لظاهرة الإرهاب الدولي يتمتع بقوة قانونية ملزمة لجميع الدول، لا تقل خطورة عن الظاهرة الإرهابية ذاتها. ولكن يبقى الإرهاب بلا تعريف ذلك أن المصالح الحيوية للدول الكبرى تقتضي ذلك⁽¹²⁾.

ثانيا: الاتجاهات العامة للإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب: الإستباقية، الأحادية، ورهان السيطرة العالمية

شهدت العقيدة العسكرية الأمريكية تحولات جذرية في المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، وذلك تكيفا وطبيعة التهديدات الجديدة للأمن الدولي. ومن هذا المنطلق فإن مفاهيم الردع، الاحتواء وغيرها من العقائد الإستراتيجية والأمنية السائدة في مرحلة الحرب الباردة لم تعد قادرة على مواجهة التهديدات الجديدة للأمن الدولي، والتي يجمع دارسو المعضلات الأمنية بأنها ذات طبيعة لا تماثلية. ويعدّ الإرهاب الدولي الذي بات يضرب بدقة في عمق الأمن القومي الأمريكي ويهدد الاستقرار العالمي من أبرزها وأخطرها. وعلى هذا الأساس شكلت إستراتيجية الضربات الوقائية الركيزة الأساسية للعقيدة الأمنية الأمريكية، والمبدأ الحاكم والمحرك للسياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وذلك من أجل دحر التنظيمات الإرهابية والدول المناهضة للسياسة الأمريكية ولمصالحها الحيوية بالخصوص في منطقة الشرق الأوسط⁽¹³⁾.

1- نظرية الحرب الإستباقية: المفهوم والتأثير في السياسة الكونية الأمريكية

أ- في تأصيل مفهوم الحرب الإستباقية- الوقائية

من المعلوم أن نظرية الحرب الإستباقية ليست بالجديدة في الفكر والممارسة الإستراتيجية الأمريكية، ذلك أن السوابق التاريخية للسياسة الدولية الأمريكية شهدت

ممارسة هذا النمط من الحروب التي أصبحت أشد ضراوة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. ويشير مفهوم الفعل الوقائي إلى «ذلك العمل الهادف إلى دحر وتدمير تهديد محتمل لم تبرز عوامل تنفيذه والقيام به بعد». ويعرف الرئيس بوش الابن الحرب الوقائية بقوله «إنها تعني نقل المعركة إلى العدو، وزعزعة خططه ومواجهة أسوأ التهديدات قبل بروزها»⁽¹⁴⁾. وعليه، فإذا كان أنصار الضربة الوقائية يزعمون بأنها نوع من الدفاع الوقائي أو الردع المبكر، فإن المناهضين لها لا يرون فيها سوى نسخة جديدة من دبلوماسية البوارج الحربية⁽¹⁵⁾.

ب- جدلية الفعل الوقائي والضربات الإستباقية

من المسلم به في أدبيات الفكر الإستراتيجي أنه ثمة فرق جوهري بين الاستباق (Preemption) والوقائية (Prévention)، ذلك أن الاستباق يعني «المبادرة بالقيام بعمل عسكري ضد دولة على وشك القيام بشن هجوم عسكري فعلي». وعليه، فالضربة الإستباقية قد تكون مبررة في القانون الدولي من أجل إحباط خطر جاثم وشيك الوقوع، بحيث لا يترك مجالا لاختيار الوسائل أو متسعا من الوقت للتخطيط. أما الوقائية فقد عُرِفَتْ بأنها «إعلان الحرب ضد دولة قد تشكل خطر محتمل في مرحلة مستقبلية، بمعنى أن الحرب الوقائية لا يكون فيها التهديد مؤكداً ووشيكاً، وإنما قد تكون هناك نوايا عدائية تشكل في المستقبل خطر على الدولة المستهدفة»⁽¹⁶⁾.

ت- مكانة الحرب الإستباقية في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

بادئ ذي بدئ، تجدر الإشارة إلى أن الإرهصات الأولى لعقيدة الاستباق ترجع إلى الوثيقة الصادرة في مطلع التسعينات تحت عنوان «دليل تخطيط الدفاع»، والتي أعدها كل من "بول ولوفويتز" و"لويس ليبى" حيث تضمنت ثلاثة ركائز أساسية⁽¹⁷⁾:

- ضمان التفوق العسكري الأمريكي؛
- الحيلولة دون بروز قوى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة؛
- إمكانية قيام الولايات المتحدة بعمليات وقائية ضد أخطار محتملة.

بيد أن معالم هذا النمط من التفكير الأمني لم تظهر بشكل واضح إلا من خلال الوثيقة الصادرة في 20 سبتمبر 2002 تحت عنوان «إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية» والتي تم التأكيد عليها في عدد من خطب الرئيس بوش الابن وبشكل أخص في أكاديمية «وست بوينت» (West point) في ربيع 2002 حيث حذر الرئيس قائلا: «...إن الحرب على الإرهاب لن تكسب من مواقع الدفاع، يتعين علينا أن ننقل المعركة إلى العدو، ونحبط خططه، وأن نواجه أدهى التهديدات قبل بروزها...»⁽¹⁸⁾.

وتتصدر الوثيقة الرسمية لإستراتيجية الأمن القومي رسالة من الرئيس بوش وضعت نقاطها بكلمات قليلة ودقيقة يخلص فيها إلى القول: «إن الظروف تغيرت بشكل جوهري، كان الأعداء في الماضي يحتاجون إلى جيوش جرارة وإمكانيات صناعية هائلة كي يعرضوا أمريكا للخطر. والآن تستطيع شبكات مبهمة من الأفراد أن تجلب إلى شواطئنا فوضى ومعاناة عظيمتين وبتكاليف زهيدة، الإرهابيون مصممون على إختراق مجتمعات مفتوحة وتحويل التكنولوجيات الحديثة ضدنا... وهذا الأمر يتطلب تغييرا جوهريا في الإستراتيجية. سيكون على أمريكا الآن العمل على صد مثل هذه التهديدات الناشئة قبل أن يكتمل تكوينها»⁽¹⁹⁾.

وتقوم إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، التي تعتبر انعكاسا منطقيا لعقيدة بوش على ثلاثة مبادئ أساسية تحدد الدور المستقبلي الذي تضطلع به الولايات المتحدة في السياسة الدولية وهي⁽²⁰⁾:

- الانتقال من الردع إلى الاستباق لمواجهة مخاطر الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل؛
- الانتقال من الاحتواء إلى تغيير الأنظمة، باعتبار الاستبداد يوفر الأرضية الخصبة لنمو التطرف والإرهاب الذي يشكل خطرا إستراتيجيا على المصالح الحيوية الأمريكية؛
- الانتقال من الغموض إلى القيادة، بمعنى وعي أمريكا بدورها الريادي في النظام العالمي وتبوء مسؤولياتها في ضمان الاستقرار والسلام العالمي.

2- أزمة الشرعية الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية: قراءة في مضاعفات الأحادية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب

بالرغم من كون الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى الوحيدة التي أفرزتها موازين القوى الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، مما جعلها تتمتع بالعديد من الخيارات والبدائل في أجندة سياستها الخارجية، إلا أن الإدارة الأمريكية وضعت

نفسها بحزم على خط الأحادية، الأمر الذي تجلّى بوضوح من خلال كيفية الرد على الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر. وقد اتضحت المعالم الأساسية للمقاربة الإنفرادية الأمريكية من خلال كيفية التعاطي الاستراتيجي والأمني مع ظاهرة الإرهاب، والتي تمحورت حول ثلاثية: الأحادية، الإستباقية ورهان السيطرة العالمية⁽²¹⁾.

لا شك أن الأحادية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب ارتكزت على نموذج السياسة الواقعية (Real politik) من خلال تغليب لغة السيف بدلا من الدبلوماسية، والاعتماد على القوة العسكرية باعتبارها تشكل المتغير الأصيل الذي تعتمد عليه الدول في سبيل إعلاء شأن أمنها القومي كهدف نهائي ومستمر في مفكرة السياسات العليا للدول⁽²²⁾. ولذلك يعتبر "كلايد بريستوفيتز" «أن الدفع الأحادي للسياسة الخارجية الأمريكية بذريعة مكافحة الإرهاب ساهم في جعل الولايات المتحدة كدولة مارقة متمردة وخارجة عن القانون الدولي»⁽²³⁾. وعليه فاللجوء الأمريكي إلى الاستخدام الأحادي للقوة تحت مظلة الحرب على الإرهاب أدى إلى الانفراد بالقرار الدولي وتجاوز الحلفاء الأوروبيين الذين تعتبرهم إدارة المحافظين الجدد بأنهم أتباع وخدم وعليهم أن يدفعوا الجزية⁽²⁴⁾.

وعلى هذا، فالدول الطامحة إلى بناء نظام دولي متعدد الأقطاب يضمن لها هامشا من المناورة على المسرح الدولي وضعت أمام الأمر الواقع، بل وأكثر من ذلك تم جرّها عنوة للاصطفاف وراء الولايات المتحدة الأمريكية في إطار المناورة الإستراتيجية الكبرى التي أطلق عليها «الحرب الكونية على الإرهاب»⁽²⁵⁾.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الدوائر الإستراتيجية الأمريكية لجأت إلى إعادة إحياء تقليد الحرب العادلة كمفهوم ثيولوجي من القرون الوسطى في عصر ما بعد الحداثة للالتفاف حول القانون الدولي واستبدال الشرعية الدولية بشرعية أخلاقية ومن ثم تبرير الحرب الأمريكية على الإرهاب⁽²⁶⁾. ويمكن إبراز ملامح النزعة الأحادية الأمريكية ذات النزوع الإمبراطوري في النقاط التالية :

- معارضة مجهودات المجتمع الدولي للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، حيث رفضت الولايات المتحدة الأمريكية توقيع اتفاقية منع التجارب النووية؛
- إعلان الولايات المتحدة الأمريكية بشكل انفرادي انسحابها من معاهدة الحد

من الصواريخ البالستية وعزمها على إقامة برنامج النظام الدفاعي القومي المضاد للصواريخ؛

-رفض إدارة المحافظين الجدد بروتوكول «كيوتو» الخاص بالتغير المناخي والاتفاقية المتعلقة ببيع ونقل الأسلحة الحقيقية، والبروتوكول المتعلق باتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية⁽²⁷⁾؛

-التعامل الأمريكي باستخفاف مع القانون الدولي الإنساني، من خلال وضع العراقيل أمام إرساء محكمة جنائية دولية فعالة، بغية الإفلات من محاكمة الجنود الأمريكيين أثناء ارتكابهم لجرائم الحرب أو جرائم ضد الإنسانية، فضلا عن رفض التعامل مع سجناء غوانتانامو كأسرى حرب تنطبق عليهم بنود اتفاقيات جنيف⁽²⁸⁾.

من الواضح أن هذا التحدي الأمريكي للشرعية الدولية عبر الإقدام على غزو العراق وأفغانستان وانتهاك السيادة الوطنية للدول، يعبر عن نزعة أحادية ذات طموحات امبريالية. وعلى هذا يعتقد "روبرت كاغان" بأن «الولايات المتحدة تمارس السلطة في عالم تحكمه القوة وحيث الجميع يتصارع مع الجميع ولا يمكننا الثقة في القواعد الدولية ولا في القانون الدولي العام» كما اعتبرت "كوندوليزا رايس" أن مفهومي «المجتمع الدولي» و«تعددية الأطراف» (Multilatéralisme) هي مجرد أوهام ولا توجد أية مصالح مشتركة في العالم.⁽²⁹⁾

ومن هذا المنطلق، أصبحت الولايات المتحدة تتصرف بمنطق الإمبراطورية المتغطرة التي لا تعير أي اهتمام لمصالح وإرادات باقي أعضاء المجتمع الدولي، الأمر الذي أدى إلى تراجع القانون الدولي وتقويض الشرعية الدولية بفعل تصاعد السياسات الأمريكية ذات المنحى الأمني والعسكري، وبالتالي خرق كل القيود والقواعد المعيارية التي بلورها القانون الدولي كمبدأ عدم التدخل واحترام سيادة الدول⁽³⁰⁾، وغيرها من القواعد الآمرة (Jus Cogens) التي تساهم في تحقيق النظام ودحر الفوضى في النسق الدولي ونقل العلاقات الدولية من «حالة الطبيعة» إلى «حالة المجتمع» (حسب التعبير الأخير عند هوبز)⁽³¹⁾.

ثالثاً: الرهانات الجيوسياسية للإستراتيجية الأمريكية تجاه ظاهرة الإرهاب الدولي

تشكل قضايا مكافحة الإرهاب الدولي أحد المداخل الرئيسية التي توفر الغطاء الإستراتيجي لكسب الرهانات الجيوسياسية الكفيلة بتحقيق مطلب الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي، فالأمم ذات القدرة على التأثير في السياسة الدولية كانت دائماً تأخذ بعين الاعتبار أهمية الجغرافيا السياسية عند صياغة إستراتيجيات الهيمنة العالمية، ولقد كانت ولا تزال الدوافع والرهانات الجيوسياسية المتمثلة في السيطرة على المناطق الجغرافية الحساسة التي تحظى بأهمية إستراتيجية وجيواقتصادية بمثابة المحفز والدافع الأساسي الذي أوحى بالسياسات العدوانية التي تمارسها قوى الهيمنة الدولية⁽³²⁾.

1- الحرب الكونية على الإرهاب ومنطق الهيمنة العالمية

يعد مطلب الهيمنة العالمية من الثوابت الإستراتيجية التي تحظى بإجماع الإدارات الأمريكية المتعاقبة، بيد أن المسائل الخلافية تكمن في تكتيكات وطرق تحقيق هذا الحلم المغروس في الروح الأمريكية. في الحقيقة أن النزعة الأمريكية لتحقيق مطلب الصدارة العالمية لم تكن وليدة أحداث الحادي عشر من سبتمبر، بل إن خلفياتها التاريخية والفكرية ترجع إلى الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بالاستناد إلى «مذهب الاستثنائية الأمريكية»⁽³³⁾ (American Exeptionalism) وإلى «السمو الأخلاقي الأمريكي» (American Moral Superiority) القاضي بالتوسع في كل مناطق العالم من أجل نشر قيم الحرية، الديمقراطية والسلام التي وهبها الرب لأمريكا. وعليه، فالقدر المحتوم لأمريكا هو قيادة العالم⁽³⁴⁾.

من هذا المنطلق، فقد شكل مطلب «الزعامة العالمية» منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عمليات انهيار البرجين، أحد المحاور الأساسية التي تتحرك على ضوئها الإدارات الأمريكية المتعاقبة، فمقولة الرئيس جورج بوش: "إن القرن القادم ينبغي أن يكون أمريكياً" لا تختلف عن مقولة الرئيس الراحل "فرانكلين روزفلت": "إن قدرنا هو أمركة العالم". ولكن بالرغم من كون نزعة الصدارة العالمية ظاهرة راسخة في الروح الأمريكية، إلا أنه ثمة فرق كبير بين قيادة العالم بالاعتماد على الطرق والأساليب الناعمة، و السيطرة عليه بتفعيل منطق القوة والخطرة.

إن العديد من الإستراتيجيين يعتقدون أن الولايات المتحدة أصبحت في وضع إمبراطوري لا مثيل له في تاريخ الإنسانية. ولذلك يقول "بول كينيدي" أنه "لا السلام البريطاني (Pax Britanica) ولا فرنسا النابليونية ولا حتى الإمبراطورية الرومانية يمكنها أن تقارن بالهيمنة الأمريكية الحالية. لم نشهد من قبل أبدا مثل هذا التفاوت في القوة داخل النظام العالمي"⁽³⁵⁾ وفي السياق ذاته ذهب "هوبرت فيدرين" للحديث عن «القوة الكاسحة» (Hyper Puissance) للدلالة على الفوقية الأمريكية. في الحقيقة أن هذا الوضع هو الذي يدفع السياسة الأمريكية إلى تحصين حدودها وقواعدها وتثبيت نفوذها عبر التصرف كقوة منفردة تقيم حولها الحصون باستمرار، وتخوض الحروب الوقائية متى أرادت وكيفما أرادت. وفي هذا الإطار ذهب "ستيفن رودين" إلى القول: "كيان سياسي يتوفر على قوة عسكرية ساحقة ويوظف هذه القوة للتأثير على سلوك الدول الأخرى هو بالفعل يشكل إمبراطورية...هدفنا ليس مواجهة خصم ما، فلم يعد هناك خصم لمواجهته ولكن حماية موقعنا الإمبريالي والحفاظ على النظام الإمبراطوري"⁽³⁶⁾.

لقد دخل العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي كدولة والشيوعية كعقيدة في عهد السلام الأمريكي (Pax Americana) الذي تركز فيه الشعوب والأمم إلى هيمنة أمريكية محمودة، ولقد تم تدشين «النظام العالمي الجديد» (NOM) في إطار «عملية عاصفة الصحراء» التي أدت إلى تدعيم مركز الولايات المتحدة باعتبارها، القوة العظمى الوحيدة بالمعنى الإستراتيجي في عالم ما بعد الحرب الباردة. والحقيقة أن المفعول الإنتصاري لنهاية الحرب الباردة، والتي جعلت من الفكر الإستراتيجي الغربي يتأكد من حقيقة أن أمريكا أصبحت تنفرد بقيادة العالم إستراتيجيا وبصورة توضح أنها القوة الفاعلة والحيوية في إدارة الأزمات والتحديات الدولية، باعتبارها تمتلك أكثر مصادر القوة والنفوذ العالمي ولا توجد قوى قادرة على منافسة هيمنتها الشاملة ذات الأبعاد الأربعة التي حددها "بريجينسكي" في⁽³⁷⁾:

- الهيمنة العسكرية العالمية؛
- الدور الاقتصادي العالمي؛
- الجاذبية الثقافية العالمية؛
- القوة السياسية العالمية.

ومع نهاية حرب الخليج الأولى قامت مجموعة من موظفي وزارة الدفاع الأمريكية بإصدار «توجيهات خطط الدفاع» (Defense Planning Guidance) التي أكدت «أن هدف الولايات المتحدة هو أن تبقى القوة المهيمنة دون منافس في النظام الدولي حتى وإن اقتضى الأمر الاعتماد على سياسة أحادية هجومية تقوم على الاستخدام الانفرادي للقوة «عقيدة الاستباق».

وفي سنة 1997 تم إطلاق «مشروع القرن الأمريكي الجديد» (PNAC) الذي وصفه أحد المفكرين الأوروبيين بأنه «كفاحي جديد» بحكم نزعته المتغطرة والأحادية. إن هذا المشروع يؤكد ما كتبه "هنري لوس" سنة 1941 في مجلة (Life) بعنوان «القرن الأمريكي» وجاء فيه: «علينا أن نقبل بشكل كامل واجبنا وفرصتنا كأقوى دولة في العالم وبناء عليه، أن نفرض على العالم نفوذنا لأي غرض نختاره وبأي طريقة نراها مناسبة»⁽³⁸⁾. وينطوي مشروع القرن الأمريكي الذي يترأسه "ويليام كريستول" على أطروحات فكرية تروج للهيمنة الأمريكية وأنه على الولايات المتحدة أن تكون لديها الرؤيا والإرادة لقيادة العالم وتشكيل القرن الجديد بالشكل الذي يتوافق مع المبادئ والمصالح الأمريكية.

انطلاقاً من هذا المشروع ستمحور السياسة الخارجية الأمريكية حول المرتكزات التالية⁽³⁹⁾:

- الاضطلاع بدور قيادي على الساحة الدولية باستغلال امتيازات القوة العظمى الوحيدة؛
- التركيز على السياسات العسكرية والأمنية لتحقيق الأهداف والرهانات الأمريكية؛
- التبشير بالديمقراطية وحقوق الإنسان؛

- التركيز المفرط على مصالح التحالف الصهيوني- الأمريكي وتغيير الخارطة الجيوسياسية الشرق-أوسطية على الوجه الذي يخدم مصالح الكيان الصهيوني.

الواقع أن الولايات المتحدة الأمريكية استغلت التعاطف والإجماع الدوليين على إدانة الهجمات الإرهابية لتنفيذ المخطط الإمبراطوري، وضرب الشرعية الدولية وتعددية الأطراف، ولذلك يقول "شامبرز جونسون" في كتابه «أحزان إمبراطورية: العسكرية

والسرية ونهاية الجمهورية» الصادر سنة 2004: «بأن الولايات المتحدة تميل منذ سنوات طويلة تدريجيا ولكن بثبات باتجاه المشروع الإمبريالي الذي تسعى لتنفيذه تحت مسميات مختلفة ومن ضمنها الحرب على الإرهاب»⁽⁴⁰⁾ وعليه، فالإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 فضلت خيار السيطرة على العالم بدلا من قيادته، ذلك أن تغليب السيطرة على العالم كخيار إستراتيجي يعني انتهاج المسلك الأحادي والتنصل من الالتزامات الدولية واعتماد أساليب الإجبار والإكراه بدلا من أساليب التعاون والحوار التي يتضمنها ويحتويها مفهوم قيادة العالم⁽⁴¹⁾.

بيد أن الإستراتيجية الأمريكية ذات النزوع الإمبراطوري أدت إلى إفراز تداعيات خطيرة على الديمقراطية والحقوق الدستورية والمدنية في الولايات المتحدة بفعل الإجراءات الأمنية الناجمة عن مكافحة الإرهاب، وبسبب عسكرة المجتمع الأمريكي، فضلا عن تراجع القوة الاقتصادية الأمريكية بحكم استنزاف مواردها المالية في الحرب ضد الإرهاب. فكما يقول بول كينيدي في كتابه «صعود وهبوط القوى العظمى»: «إذا زادت الالتزامات الإستراتيجية للإمبراطورية عن قدرتها الاقتصادية فسيكون مصيرها الانهيار»⁽⁴²⁾.

2- دور المتغير النفطي في عولمة الحرب الأمريكية على الإرهاب

يُعتبر شعار «الحرب على الإرهاب» بعد الحادي عشر من سبتمبر من بين الأوراق التي توظفها القوة العظمى الأمريكية لإدارة جيوبوليتيكا النظام الدولي، وللسيطرة على الرهان الطاقوي العالمي، فالنفط «الذهب الأسود» يعتبر محورا أساسيا وقضية مركزية في السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك ليس فقط بحكم أهمية هذا المورد الإستراتيجي للأمن الاقتصادي الأمريكي ولحضارة التصنيع العالمية ولكن أيضا من أجل توظيفه كورقة ضغط على القوى الدولية الأخرى في إطار الحروب الجيوإقتصادية، وبخاصة مع بروز مقولة من يسيطر على مصادر الطاقة يتحكم في الاقتصاد العالمي ومن ثم يسيطر على العالم⁽⁴³⁾، ولذلك يرى "دانييل يرجن" (رئيس مركز أبحاث الطاقة في جامعة كامبرج) «أن البترول هو 10 بالمائة من الاقتصاد و 90 بالمائة من السياسة، فالنفط والجيوبوليتيك تربطهما علاقة حميمية وهو ما يتجلى بالأساس في إطار ما يعرف «بالحروب الطاقوية».

إن الأهمية الجيوإقتصادية والطاقوية للشرق الأوسط الذي يمثل، ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط جعلته يشكل أحد الساحات الأساسية للحرب الأمريكية على الإرهاب،

ولذلك يعتقد "مايكل كليز" «أنه ثمة تداخل واضح بين ثلاثة متغيرات أساسية في منطقة الشرق الأوسط وهي: النفط، الإرهاب وسياسات التدخل الدولي. وعليه، فالحرب الأمريكية على الإرهاب تحمل في طياتها صفقات نفطية ومشاريع لبناء قواعد عسكرية لتأمين آخر قطرة من النفط في منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى⁽⁴⁴⁾.

وبالرغم من أن التدخلات الأمريكية الجائرة في أفغانستان والعراق لا تقل خطورة عن تورط الولايات المتحدة في كارثة فيتنام، إلا أن الحاجة الماسة للسيطرة على الاحتياطات النفطية الآخذة في التناقص التدريجي والأهمية الحيوية لبناء خطوط أنابيب النفط تشكل في نهاية المطاف عائدا غالبا من عوائد الحرب ضد الإرهاب. الأمر الذي جعل من الرهان الطاقوي بالنسبة إلى النخب المتعطشة للسلطة في مجلس العلاقات الخارجية أهم بكثير من أرواح الجنود الأمريكيين الذي يتم التضحية بهم في «قوس الأزمات الإسلامي».

لقد تمكن البنتاغون بحلول منتصف 2004 من بناء ما لا يقل عن 14 قاعدة عسكرية في العراق ليس بهدف ضمان الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكن من أجل السيطرة على تدفق النفط، ولقد شكل العراق وأفغانستان جزءا من إستراتيجية جريئة تم التخطيط لها وعمل على دعمها المحافظون الجدد وكبريات الشركات النفطية مثل «هاليبرتون» «وإيكسون موبيل» ورجال المال والمصارف في «وول ستريت»، وتقوم على ضرورة الهيمنة على مصادر النفط العالمية من خلال تفعيل ورقة مكافحة الإرهاب. كما تجدر الإشارة إلى المساعي الأمريكية للسيطرة على منابع النفط ليس هدفا في حد ذاته، ذلك أن الولايات المتحدة تحتوي على احتياطي هائل من النفط، ولكن من أجل توظيفه كورقة ضغط على القوى الفاعلة في الإقتصاد العالمي، فالنفط هو جزء لا يتجزأ من الحروب الجيوإقتصادية الدولية⁽⁴⁵⁾. ولذلك يقول "روبرت دريفوس": «إن المفتاح الرئيسي للأمن القومي الأمريكي في الشرق الأوسط، يكمن في السيطرة على جميع المنافسين المحتملين، وفي سبيل تحقيق ذلك فإنه لا يكفي أن تكون الولايات المتحدة قادرة على نشر قواتها العسكرية في الزمان والمكان المناسبين فحسب، بل إن عليها السيطرة على المصادر الرئيسية من نفط الشرق الأوسط التي يعتبرها "ديك تشيني" تشكل منطقة الجائزة الكبرى بما تحتويه من ثلثي حجم الاحتياط العالمي من النفط»⁽⁴⁶⁾.

三

173

جيوبوليتيكا النظام الدولي والتحكم في الرهان الإستراتيجي العالمي عبر استكمال حلقات الانتشار العسكري الأمريكي على المستوى العالمي، وإقامة قواعد عسكرية كنقاط ارتكاز في المناطق التي تحظى بأهمية بالغة على الصعيد الجيوستراتيجي كالمدار الجيوسياسي الشرق-أوسطي وقوس الهيمنة الأوراسي⁽⁵⁰⁾.

بالإضافة إلى توظيف الإرهاب الدولي كورقة تنظيمية، تحاول الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها تفكيك الأنظمة المناهضة لسياستها الإمبريالية في المنطقة وإعادة تركيبها بما يتوافق ومصالحها الحيوية من خلال مشروع الفوضى الخلاقة والشرق الأوسط الكبير⁽⁵¹⁾، التي تستهدف إعادة هيكلة وترتيب الخارطة الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي ينذر بإعادة تقسيم المنطقة وفق منطق «سايكس بيكو جديد» ولكن على أسس عرقية ومذهبية بالاستناد على آلية التفكيك وإعادة البناء. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى الدراسة التي نشرتها مجلة (Executive Intelligent Re-search Project) التي أصدرتها وزارة الدفاع الأمريكية في جويلية 2003، التي تطرقت إلى مشروع اقترحه "برنارد لويس" لتقسيم الشرق الأوسط إلى أكثر من ثلاثين دولة إثنية ومذهبية لحماية المصالح الحيوية الأمريكية-الصهيونية. صف إلى ذلك التقرير المنشور في مجلة القوات العسكرية الأمريكية في جويلية 2006 تحت عنوان «حدود الدم» والذي حدد ملامح شرق أوسط جديد يقوم على فكرة القضاء على الدولة الوطنية لتحل محلها دويلات طائفية وإثنية على درجة كبيرة من التناحر وعدم القدرة على التعايش. وعلى هذا الأساس تمثل الأقليات مدخلا أساسيا لإختراق دول المنطقة وانتهاك سيادتها ووحدتها الترابية⁽⁵²⁾.

والملاحظ أن هذه الإستراتيجية التي يستمر تنفيذها تحت مسمى «الربيع العربي» تستهدف بالدرجة الأولى تفتيت «دول محور المقاومة» مع الاستمرار في دعم الدول الحليفة للولايات المتحدة لاسيما في منطقة الخليج العربي، ولذلك، يرى الخبير الإستراتيجي الأمريكي "لكولكن مان" أن الإستراتيجية المثلى الواجب تطبيقها في المنطقة تعتمد على مبدئين أساسيين، شد الأطراف من خلال دعم «الدول الحليفة»، وتمزيق القلب وتطويقه عبر إضعاف وتفكيك «دول محور المقاومة»، وإن لم تتمكن الولايات المتحدة من تمزيق دول القلب عسكريا فإنها ستعمل على محاصرتها واحتواء خطرها⁽⁵³⁾.

لقد كانت الرهانات والأهداف الجيوسياسية بمثابة البوصلة التي وجهت الإستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، إذ يمكن إبراز هذه الدوافع الجيوبوليتيكية في النقاط التالية:

• القضاء على فكرة "بريماكوف"، لقد طرح وزير الخارجية الروسي الأسبق بريماكوف مشروع جيوسياسي يهدف إلى القضاء على الانفراد الأمريكي في النظام الدولي بصفة عامة، وفي المنطقة الآسيوية على وجه الخصوص، ويتمحور هذا المشروع الجيوسياسي حول ضرورة إقامة تحالف بين: روسيا، الهند والصين وهو ما يمكن أن يشكل مثلث إستراتيجي نووي كفيل بتهديد المصالح الجيوسياسية الأمريكية، ولذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتصدي لفكرة بريماكوف عبر احتلال أفغانستان لتحقيق التموقع الإستراتيجي في قلب هذا المثلث النووي «المحتمل» ومن ثم إحباط هذا المخطط الجيوسياسي، من خلال تفكيك أضلاع هذا المثلث الإستراتيجي (النووي)؛

• إن التواجد العسكري الأمريكي في أفغانستان والعراق يسمح للولايات المتحدة بتطويق الصين، التي باتت تقلقها وذلك بحكم الإمكانيات التي تتمتع بها لمنافسة الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي. ضف إلى ذلك مراقبة بعض القوى الإقليمية المناهضة للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط مثل سوريا وإيران؛

• القضاء على الجماعات الإرهابية التي أصبحت تشكل خطرا إستراتيجيا على ما أسمته "هلين دانكوست" « بالمجال النفطي الإسلامي» (L'espace Islamo-Pétrolier) في الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على مصادر ونظام الطاقة ومن ثم فقدان مشروعية الهيمنة على النظام العالمي؛

• التموقع العسكري والإستراتيجي في أفغانستان يوفر فرصة للاقترب المباشر من حدود روسيا الجديدة والعمل على زعزعة إستقرارها الأمني، وتعطيل فرصة إنطلاقها المستقبلية، علاوة على أنه فرصة لقطع الجسور الخلفية على الصين وإرتباطاتها الوثيقة مع بلدان المنطقة وبالأخص مع باكستان. وبالنتيجة

ستكون اليد الأمريكية قادرة على ضبط التفاعلات الإقليمية والإمساك بعمليات التوازن الإقليمي النووي للمنطقة وتحديد الهندي-الباكستاني؛

• الموقع الجيوستراتيجي الذي يحتله العراق وقدرته العالية على تحديد الإستراتيجية الكونية الأمريكية، باعتباره يتوسط منطقة الشرق الأوسط (القلب) علاوة على إحاطته بدول الجوار الجغرافي ذات القدرات والإمكانات للتأثير في معادلة التوازن الإقليمي في المنطقة وعلى رأسها تركيا وإيران⁽⁵⁴⁾. الأمر الذي دفع "ديفيد ويرمر" (المحلل الإستراتيجي في معهد الدراسات الإستراتيجية والسياسية المتقدمة) إلى وصف أهمية موقع العراق بالمنطقة بقوله "إن من يسيطر على العراق يتحكم إستراتيجيا بالهلال الخصيب ومن ثم بالجزيرة العربية"⁽⁵⁵⁾، ولا تنبع أهمية العراق من هذه الناحية فحسب، وإما لكونه مركزا عملياً متقدماً في الإستراتيجية الأمريكية المعدة للمنطقة لترسيخ هيمنة القطب الواحد، فالعراق يمثل مسرحاً إستراتيجياً لعملية تحول أمريكا من إدارة النظام العالمي إلى قيادته والسيطرة عليه؛

• يعد موقع العراق كهمزة وصل للانقطاع الحاصل في انتشار قوات الحلف الأطلسي في الجزء الممتد بين تركيا شمالاً والخليج العربي جنوباً، وهو انقطاع على مساحة ثلاث دول هي إيران، العراق وسوريا. وعليه، فالتواجد العسكري المباشر في العراق سيعطي للولايات المتحدة وحلفائها ميزة تكامل انتشار قواتها على مساحة الشرق الأوسط من دون انقطاع؛

• عزل كل من سوريا وإيران عن بعضهما، وحرمانهما من منطقة وسطى للعمل المشترك في حالة مواجهة التهديد التي يمثلها العراق قبل الاحتلال؛

• توسط العراق لمنطقة الشرق الأوسط (القلب) يمنح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها حرية حركة دائرية وفي كل الاتجاهات ويعفيها الموقع الجديد من مغبة مطالبة الحلفاء والأصدقاء بتقديم تسهيلات لوجيستية لقواتها في عملياتها العسكرية المحتملة مستقبلاً⁽⁵⁶⁾؛

• يشير "مايكل كلير" (أستاذ النزاعات الدولية) في مقال له نشر في مجلة (Nation) الأمريكية إلى أن الحرب على العراق أوضحت نقطة الارتكاز

المركزية للتنافس الدولي وهي منطقة جنوب ووسط آسيا، أي من أفغانستان والجمهوريات الآسيوية الإسلامية حتى العراق الذي اعتبره "وليام هملتون" (أستاذ التاريخ الأمريكي) قلب الشرق الأوسط (The Heart Land of The Middle East)؛

• إن التواجد العسكري الأمريكي في العراق يمنح للولايات المتحدة ميزة إستراتيجية تكمن في التموقع في قلب المربع الإستراتيجي الذي يضم: الخليج وشمال غرب آسيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط⁽⁵⁷⁾.

4- مستقبل النظام الدولي في ظل الحرب الأمريكية على الإرهاب: نحو تكريس الأحادية القطبية؟

لقد أدت التوازنات الدولية التي تمخضت عن نهاية الحرب الباردة، إلى جعل الولايات المتحدة تضطلع بدور المهيمن على النظام الدولي نتيجة غياب المعادل أو المنافس الإستراتيجي، الأمر الذي جعل من النظام الدولي يتميز بالأحادية القطبية وإن كان البعض يرى فيها أحادية مرنة يمكن تغييرها على المدى القصير والمتوسط. بيد أن الحرب الأمريكية على الإرهاب أدت إلى إفراز مضاعفات خطيرة على مستقبل النظام الدولي ليس فقط من حيث جعله يتجه إلى تكريس أحادية قطبية بهيمنة أمريكية ولكنها أيضا أثرت بشكل كبير على استقرار النسق الدولي بفعل تنامي مصادر التوتر والفوضى التي خلفتها الأحادية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب⁽⁵⁸⁾.

أ- التأصيل المفاهيمي للنظام الدولي

لقد ذهب الدكتور "محمد السيد سليم" إلى تعريف النظام الدولي على أنه: «مجموعة من الوحدات السياسية المترابطة فطريا من خلال عملية التفاعل، فالنسق يتميز بالترايط بين وحداته، كما أن التفاعل يتسم بالنمطية على نحو يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به»⁽⁵⁹⁾. وللنظام الدولي بنية أو هيكل (Structure) يتحدد على أساس كيفية توزيع القدرات والموارد وتركيزها، بالإضافة إلى ترتيب الروابط بين هذه الوحدات، وقد يكون بنية النظام الدولي أحادي القطبية (Unipolar System) وذلك عندما يحدث تركيز كبير للموارد لدى دولة واحدة أو مجموعة متجانسة من الدول تسود البنية الدولية بأسره، كما قد يكون هيكل النظام الدولي ثنائي القطبية (Bipo-

(lar System) وذلك عندما يتركز النفوذ الدولي في دولتين قطبيتين أو كتلتين رئيسيتين تتوزع القدرات بينهما. وأخيرا قد يكون البنيان الدولي متعدد الأقطاب (Multipolar System) وذلك عندما توجد مجموعة من الدول أو الأقطاب تمتلك موارد وإمكانات متكافئة نسبيا⁽⁶⁰⁾.

ب- دور الحرب الأمريكية على الإرهاب في تكريس الأحادية القطبية

بعد نهاية الحرب الباردة، استبشر الأوروبيون بإمكانية قيام نظام دولي متعدد الأقطاب يضمن لهم هامش من المناورة على الساحة الدولية، بيد أن الواقع الدولي اتجه لتكريس الأحادية القطبية، خاصة في ظل انفراد الولايات المتحدة بمركز القوة العظمى الوحيدة التي لا تضاهيها أية دولة وبالاخص على المستوى العسكري والإستراتيجي، ضف إلى ذلك هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على قيادة حلف شمال الأطلسي خاصة في ظل فشل الإتحاد الأوروبي في بناء هوية أمنية ودفاعية مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي جعله عادة ما يوصف بأنه «عملاق اقتصادي ولكنه قزم سياسي». ولقد أدت الحرب الأمريكية على الإرهاب إلى تعزيز فرص الولايات المتحدة في تكريس نظام الأحادية القطبية التي تعرف بأنها «بنيان دولي يتميز بسيطرة دولة كبرى على باقي وحدات المجتمع الدولي بشكل هرمي، وانفرادها بالتحكم في السياسة الدولية من دون قدرة الدول الكبرى الأخرى على منافستها على مركزها بحكم احتكارها لهيكل القوة الثلاثي الاقتصادي، التكنولوجي، والعسكري بشكل تتميز به عن غيرها من الدول»⁽⁶¹⁾.

وتأسيسا على ذلك، يعتقد "جون إيكينيري" (أستاذ الجغرافيا السياسية) أن الحرب الكونية على الإرهاب تمثل أحد ميكانيزمات الإستراتيجية الأمريكية الراهنة والمستقبلية لإعادة صياغة النظام الدولي وجعله يركن أكثر إلى أحادية قطبية ذات تفوق أمريكي شامل. وذلك بحكم إقدام الولايات المتحدة على إعادة رسم الخارطة الجيوسياسية العالمية بالشكل الذي يتماشى مع إرادتها ومصالحها العليا، فضلا عن قيامها بتغيير قواعد العلاقات الدولية من خلال عدم التقيد بالمعايير والأعراف السائدة في المجتمع الدولي. ولذلك يعتقد "روجر أوين" (مؤرخ الشرق الأوسط في جامعة هارفارد) «أن الإستراتيجية الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب، فرضت على الشعوب وأنظمة الحكم أن تغير طريقتها في رؤية العالم من رؤية مبنية على الأمم المتحدة والقانون الدولي إلى أخرى قائمة على التماهي مع أجندة واشنطن»⁽⁶²⁾. الأمر الذي سمح للولايات المتحدة

بضبط إيقاع النظام العالمي ووضع المعايير الدولية وتحديد ضروب التهديد، وطرق استخدام القوة، وأساليب إقامة العدل كما تراها. وعلى هذا، تكون السيادة مطلقة بالنسبة لأمريكا، ومشروطة ومقيدة بالنسبة لباقي الدول التي تتحدى قواعد السلوك التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁶³⁾.

بيد أن الأحادي القطبية الذي كرستها الولايات المتحدة بذريعة مكافحة الإرهاب ستؤدي إلى إفراز مضاعفات خطيرة على الاستقرار الدولي، ذلك أن الهيمنة تستدعي المقاومة كما أن الغطرسة والسياسات الانفرادية ستجعل من النظام الدولي يشهد حالة من الاضطراب والفوضى، باعتبار أن الإستراتيجية الأمريكية تهدد بتفتيت نسيج النظام الدولي، وتقوض تعددية الأطراف وتسعى إلى القضاء على الشراكات السياسية، في الوقت الذي يحتاج فيه هذا النظام إلى المزيد من التدعيم والترقية والتطوير⁽⁶⁴⁾.

وفي الأخير يمكن القول، رغم أن معظم التحليلات الإستراتيجية تقر بأن النظام الدولي بعد الحادي عشر من سبتمبر يتميز بالأحادية القطبية، إلا أن منطلق النظرة الموضوعية تقتضي الإقرار كما يرى "جوزيف ناي" في كتابه «مفارقة القوة الأمريكية»⁽⁶⁵⁾ أن التوزيع العالمي للقوة حينما يرسم صورته بلعبة الشطرنج، فإن الرقعة العسكرية العليا تتميز بأحادية قطبية ذات تفوق أمريكي شامل، أما الرقعة الإقتصادية فهي متعددة الأقطاب بالنظر إلى وجود فواعل دولية أخرى تنافس الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الإقتصادي كالصين، الإتحاد الأوروبي...ومن جهة أخرى، ثمة اتجاه يطرح ما يسمى «بالنظام الدولي المختلط» أي نظام أحادي متعدد الأقطاب (Multipolar-Uni) والذي يتضمن قوة عظمى وحيدة وعدد من القوى الكبرى، بمعنى تكون التعددية القطبية تدور في فلك الهيمنة الأمريكية⁽⁶⁶⁾.

الخاتمة

تأسيسا على ما سبق، توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- يحظى الإرهاب الدولي من منظور أمريكي بأهمية وظيفية، باعتباره يمنح للولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الفرص المرتبطة بممارسة مهام أو عمليات الضبط الإستراتيجي للبيئة الجيوسياسية العالمية. وبمعنى آخر، فإن قضايا مكافحة الإرهاب تشكل مدخلا رئيسيا توظفه قوى الهيمنة الدولية لإدارة جيوبوليتيكا النظام الدولي؛

• إن التوظيف الأمريكي لشعار «الحرب على الإرهاب» يرتبط باستكمال حلقات الانتشار الجيوستراتيجي العالمي، وكذا التموقع في المناطق الجغرافية الحساسة لمنع ظهور أقطاب أو تحالفات قوى تكون قادرة على منافسة القوة العظمى الأمريكية علي قيادة النظام العالمي، علاوة على مراقبة أو تطويق بعض القوى المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية؛

• كما نسجل من خلال الدراسة، أن الولايات المتحدة توظف قضايا مكافحة الإرهاب كأداة لتعميم «مبدأ مونرو» على المستوى العالمي، لتوسيع مناطق التأثير والنفوذ الأمريكية ومنع المنافسين فيها. ولذلك فالإرهاب الدولي يرتبط بالمناورات الجيوسياسية للقوى الكبرى؛

• بالإضافة إلى استخدام ورقة الإرهاب الدولي كمدخل للسيطرة على مصادر الطاقة للتحكم في ميزان التنافس الجيوإقتصادي الدولي، ومن ثم السيطرة على قيادة الاقتصاد العالمي؛

• كما توصلت الدراسة إلى أن المناورة الإستراتيجية الكبرى التي أطلق عليها في الدوائر الأمريكية «بالحرب الكونية على الإرهاب» تحولت من خلال الممارسات الإنفرادية الأمريكية إلى حرب شاملة على القانون الدولي، الأمر الذي أدى إلى أزمة الشرعية الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية. وعليه، فالسياسة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فضلت تغليب خيار السيطرة على العالم بدلا من قيادته، ذلك أن السيطرة على العالم كخيار إستراتيجي يعني انتهاج المسلك الأحادي والتنصل من الالتزامات الدولية واعتماد أساليب الإجبار والإكراه بدلا من أساليب التعاون والحوار التي يتضمنها ويحتويها مفهوم قيادة العالم؛

• وفي الأخير يمكن القول، أن الإرهاب الدولي ظاهرة عولمية تهدد المصالح الحيوية للمجتمع الدولي ككل، الأمر الذي يقتضي بالأساس هندسة مقاربات تعاونية متعددة الأطراف تتماشى وقواعد الشرعية الدولية بعيدا الأحادية الأمريكية التي عادة ما تؤدي إلى إفراز نتائج عكسية من خلال تغذية دوامة العنف والعنف المضاد ومن ثم تصعيد مصادر التوتر والفوضى في النظام الدولي.

الهوامش

1. محمد عوض الهزايمة، قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى، عمان، (ب.د.ن)، 2005، ص 55.
2. محمد سعادي، الإرهاب الدولي بين الغموض والتأويل، الأزاريطة، دار الجامعة الجديدة، 2009، ص 187.
3. مشهور بخيت العريمي، الشرعية الدولية لمكافحة الإرهاب، عمان، دار الثقافة، 2009، ص ص 19-20.
4. سهيل حسين الفتلاوي، الإرهاب الدولي وشرعية المقاومة، عمان، دار الثقافة، 2009، ص ص 55-56.
5. Mhand Berkouk , Terrorism, "An Etymo-epistemological Analysis", in: Wafula Okumu and Anneli Botha, Understanding terrorism in Africa, South Africa, Institute for security studies , 2008.p.4.
6. إدريس لكريني، «مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية» في: أحمد بيضون، العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 290.
7. محمد عوض الهزايمة، المرجع السابق، ص 54.
8. Pierre Conesa , La violence au nom de Dieu, Revue internationale et stratégique, N° 57, 1/2005, p.74.
9. Karin Von Hippel , Définir les origines du terrorisme : un débat transatlantique ? Revue internationale et stratégique, N° 51, 3/ 2003, PP.111-112.
10. Remi Baudoui, Géopolitique du terrorisme, Paris, Armand Colin, 2009, p.72.
11. Courmont Barthélémy, L'émergence de nouveaux acteurs asymétriques, Revue internationale et stratégique, N° 51, 3/2003, p.83.
12. محمد عوض الهزايمة، المرجع السابق، ص 74.
13. حسام سويلم، الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية، السياسة الدولية، العدد 150، أكتوبر 2002، ص 292.
14. نقلا عن: سوسن العساف، إستراتيجية الردع، العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008، ص 223.
15. حسام سويلم، المرجع السابق، ص 293.
16. John Lewis Gaddis, Grand strategy in second term, Foreign affairs, January/February, 2005.

17. بنجامين باربر، إمبراطورية الخوف، الحرب والإرهاب والديمقراطية، ترجمة: عمر الأيوبي، بيروت، دار الكتاب العربي 2005، ص 95.
18. نقلا عن: نصير عاروري، «حملة جورج بوش المناهضة للإرهاب»، في أحمد بيضون، العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 237.
19. نقلا عن: بنجامين باربر، المرجع السابق، ص 80.
20. نفس المرجع، ص 62.
21. مايكل بايرز، «الإرهاب ومستقبل القانون الدولي»، في: كين بوث وتيم ديون، عوالم متصادمة الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة: صلاح عبد الحق، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005، ص 158.
22. كولن جراي، «السياسة العالمية كالمعتاد بعد 11 سبتمبر: تبرير الواقعية»، في: كين بوث وتيم ديون، عوالم متصادمة الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة: صلاح عبد الحق، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005، ص 299.
23. كلايد برستوفتزر، الدولة المراقبة الدفع الأحادي في السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: فاضل جتكر، بيروت، دار الوراق للنشر، 2003، ص 10.
24. إيمانويل تود، ما بعد الإمبراطورية: دراسة في تفكك النظام الأمريكي، ترجمة: محمد إسماعيل إسماعيل، بيروت، دار الساقبي، 2003، ص 12.
25. برهان غليون، العرب وعالم ما بعد 11 سبتمبر، دمشق، دار الفكر، 2005، ص 58.
26. محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 332-333.
27. فريد هاليداي، «صيغة عالمية جديدة»، في: كين بوث وتيم ديون، عوالم متصادمة الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، ترجمة: صلاح عبد الحق، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005، ص 308.
28. مايكل بايرز، المرجع السابق، ص 158.
29. نقلا عن: محمد سعدي، المرجع السابق، ص 333-336.
30. السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، الإشكاليات الفكرية والإستراتيجية، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2004، ص 132.
31. حسن نافعة، سيادة الدول في ظل تحولات موازين القوة في النظام الدولي، على الموقع الإلكتروني: (تاريخ الدخول إلى الموقع: 25/1/2014).

« <http://www.afkaronline.org/arabic/archives/mar/avr2003/naftaa.html> »

32. موسى الزعبي، دراسات في الفكر الإستراتيجي والسياسي، دمشق، منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2001، مصر، ص ص 88-87.

33. بنجامين باربر، المرجع السابق، ص ص 137-138.

34. Yves Lacoste, Géopolitique, la longue histoire d'aujourd'hui, Paris, Edition Larousse, 2009, p.75.

35. Phillips Golub, «Tentation impériale», Le monde diplomatique, Septembre 2002, p. 8.

36. نقلا عن: محمد سعدي، المرجع السابق، ص 338.

37. نفس المرجع السابق، ص 193.

38. عبد الحي زلوم، أزمة نظام: الرأسمالية والعولمة في مأزق، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009، ص 54 181-182-.

39. سوسن العساف، المرجع السابق، ص 270.

40. نقلا عن: عبد الحي زلوم، المرجع السابق، ص 206.

41. عماد فوزي شعبي، السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد، دمشق، دار كنعان، 2003، ص 57.

42. نقلا عن: السيد ياسين، الإمبراطورية الكونية، الصراع ضد الهيمنة الأمريكية، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص 26.

43. علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 173.

44. نصير عاروري، المرجع السابق، ص 240.

45. (Yves Lacoste, op.cit. p. 320).

46. نقلا عن: عبد الحي زلوم، المرجع السابق، ص 183.

47. نفس المرجع، ص 199.

48. نفس المرجع، ص 188.

49. نفس المرجع، ص 369.

50. نصير عاروري، المرجع السابق، ص 241.

51. غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية، دمشق، منشورات إتحاد الكتاب العرب 2005، ص 9.
52. فهمي هويدي، «العالم اليوم»، في: برهان غليون وآخرون، المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005، ص 41.
53. جمال مصطفى عبدالله السلطان، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، عمان، دار وائل، 2002، ص 111.
54. سوسن العساف، المرجع السابق، ص 205.
55. أحمد سليم البرهان، اللوبي الصهيوني والإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد 150، 2003، ص 64.
56. سوسن العساف، المرجع السابق، ص ص 212-213.
57. شاهر إسماعيل شاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، دمشق، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009، ص ص 124-126.
58. سوسن العساف، المرجع السابق، ص 239.
59. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص 257.
60. خليل عرنوس سليمان، الأزمة الدولية والنظام الدولي، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص 4.
61. عماد جاد، حلف الأطلسي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام 2010، ص 23.
62. سوسن العساف، المرجع السابق، ص 372.
63. السيد ياسين، المرجع السابق، ص ص 14-15.
64. نعوم تشومسكي، الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، بيروت، دار الكتاب العربي، 2005، ص 39.
65. جوزيف ناي، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة: محمد توفيق البجريمي، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2002.
66. حسن أبو طالب، هل يتجه النظام الدولي نحو التعددية القطبية؟، السياسة الدولية، العدد 161 (تموز/يوليو)، 2005، ص 197.